

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/70
7 January 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية

جنيف، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

التجارة والبيئة والتنمية

مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

تركز هذه المذكرة على قضايا مختارة من قضايا التجارة والبيئة التي لقيت اهتماماً كبيراً في المناقشات الدولية وفي أعمال الأونكتاد منذ انعقاد دورته الحادية عشرة. أما التحليل المتعلق بالسلع والخدمات البيئية فيعتمد على الأعمال التي نُفذت مؤخراً بهدف مساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار التي تترتب على الولاية المنصوص عليها في الفقرة ٣١-٣٢ من إعلان الدوحة الوزاري. ويشمل مساهمة الأونكتاد في أعمال الدورة الخاصة للجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية كما يشمل بعض الاعتبارات المتصلة بمعدات الطاقة المتجددة. وتحلل المذكرة أيضاً نتائج دراسات وحوارات حول السياسة العامة أجريت بشأن المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق في إطار برنامج بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية التابع للأونكتاد، مع التركيز على قطاعات مثل الجلود ومنتجات الجلود، والبستنة، والمعدات الكهربائية والإلكترونية. وتبحث المذكرة الأعمال التي أُنجزت والأنشطة المقبلة لفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، وهذا نشاط رئيسي جديد يركز على المشاريع، كما تبحث الأعمال الجارية والمقبلة بشأن المعايير وما يتصل بها من قضايا في مجال الزراعة العضوية. وتقدم معلومات عن الأنشطة الجارية في إطار مبادرة التجارة البيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز المذكرة التطورات الأخيرة التي طرأت في مجال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتي يمكن أن تنطوي على آثار هامة بالنسبة للتجارة والتنمية. بما في ذلك بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأخيراً تُورد المذكرة بعض القضايا التي قد ترغب اللجنة في تناولها.

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - السلع والخدمات البيئية
٦	ثالثاً - المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق
١١	رابعاً - المنتجات الزراعية العضوية
١٤	خامساً - مبادرة التجارة البيولوجية
١٥	سادساً - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف: التطورات الأخيرة
١٧	سابعاً - القضايا التي يمكن أن تعالجها اللجنة

أولاً - مقدمة

١- اتفقت الدول الأعضاء، في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، على أنه "ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية بشأن المسائل التي تتناول العلاقة بين التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، والمعارف التقليدية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والقضايا المتعلقة بوضع العلامات البيئية وتكاليف إصدار الشهادات، ومتابعة القضايا ذات الصلة بالتجارة والواردة في خطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ. وينبغي للأونكتاد أن يعزز العمل المضطلع به بشأن مبادرة التجارة البيولوجية وفي إطار فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية"^(١).

٢- ويرد شرح لتأثير نتائج الأونكتاد الحادي عشر على برنامج عمل الأمانة في الوثيقة TD/B/WP/174^(٢). ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل هذا من جملة مصادر من بينها القسم الخاص بفرع التجارة والبيئة والتنمية من موقع الأونكتاد على شبكة ويب^(٣)، ومن استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠٠٥، الذي أعده الأونكتاد والذي يتضمن أحد فصوله معلومات عن أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات، بما في ذلك الشراكات من أجل التجارة البيولوجية وفرقة العمل المعنية ببناء القدرات.

٣- ويركز هذا التقرير على قضايا مختارة من قضايا التجارة والبيئة التي حظيت باهتمام كبير في المناقشات الدولية، وفي أعمال الأونكتاد منذ دورته الحادية عشرة. ويركز التحليل المتعلق بالسلع والخدمات البيئية على تحديد السلع البيئية التي قد تهم البلدان النامية من زوايا البيئة والتجارة. ويشمل بعض الاعتبارات المتصلة بمعدات الطاقة المتجددة التي تشكل أحد القطاعات المقترح مناقشتها في اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الجديدة والدينامية من التجارة الدولية (٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥). وفيما يتصل بالعلاقة بين المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، يسلط التقرير الضوء على بعض القضايا الرئيسية ويلخص النتائج التحليلية للأعمال التي قام بها الأونكتاد مؤخراً في ثلاثة قطاعات (الجلود ومنتجات الجلود؛ والمعدات الكهربائية والإلكترونية؛ والبستنة). ويولي هذا الفرع أيضاً اهتماماً خاصاً لفرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق^(٤)، والتي تشكل نشاطاً رئيسياً جديداً يركز على المشاريع بدأ في عام ٢٠٠٤. أما الفرع الرابع فيسلط الضوء على الأنشطة المضطلع بها حديثاً في مجال الزراعة العضوية، بما في ذلك أنشطة فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية وأنشطة التعاون التقني/بناء القدرات. ويقدم الفرع الخامس معلومات عن أنشطة مبادرة التجارة البيولوجية. أما الفرع السادس فيستعرض التطورات التي طرأت مؤخراً في مجال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتي ستؤثر على التجارة والتنمية، وبخاصة بدء نفاذ بروتوكول كيوتو. ويورد الفرع الأخير بعض القضايا التي قد ترغب اللجنة في معالجتها.

ثانياً - السلع والخدمات البيئية

٤- دعا مؤتمر الدوحة الوزاري إلى تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات البيئية أو، حسب الاقتضاء، إزالتها^(٥). ودعا الأونكتاد في دورته الحادية عشرة إلى "بذل جهود لتحديد وتعزيز السلع والخدمات البيئية التي تسهم بأهمية فعلية ومحتملة للبلدان النامية"^(٦). وتشمل الأنشطة الحديثة للأونكتاد اجتماع الخبراء المعني بتعاريف وأبعاد السلع والخدمات البيئية في التجارة والتنمية (تموز/يوليه ٢٠٠٣)، وتحليل السياسات^(٧)، والتحليل الإحصائي، وبناء القدرات^(٨). ومكنت هذه الأنشطة الأونكتاد من مساعدة البلدان النامية في زيادة فهم آثار تحرير التجارة في السلع

والخدمات البيئية على التنمية المستدامة وفي المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وكذلك في المساهمة في أعمال الهيئات التفاوضية المختصة بهذا الموضوع في منظمة التجارة العالمية. وبناء على طلب اللجنة، قدمت أمانة الأونكتاد تقريراً عن أعمالها إلى الدورتين الاستثنائيتين للجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية، المعقودتين في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤^(٩).

٥- وأولت الأعمال الحديثة لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اهتماماً خاصاً للسلع البيئية. وبالرغم من احتمال حصول عدد كبير من أعضاء منظمة التجارة العالمية على فوائد إنمائية مستدامة من تحرير التجارة في السلع البيئية، فإن هناك حاجة إلى تحديد المنتجات ذات الأهمية التصديرية الحالية أو المحتملة بالنسبة إلى البلدان النامية. ويمكن أن يشمل ذلك بعض المنتجات المدرجة فعلاً في قائمة السلع البيئية التي أعدها مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل بعض المنتجات المفضلة بيئياً. وفي لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، شجع الرئيس أعضاء منظمة التجارة العالمية على وضع قوائم بالسلع البيئية.

٦- ويُعرف الأونكتاد المنتجات المفضلة بيئياً بأنها المنتجات التي تحدث ضرراً بيئياً أقل بشكل ملموس في مرحلة من مراحل عمرها قياساً إلى المنتجات البديلة التي تخدم نفس الغرض. وتشمل الأمثلة الألياف الطبيعية، والمنتجات الزراعية العضوية، والمنتجات القابلة للتدوير والقابلة للتحلل البيولوجي أو المنتجات المستخرجة من الغابات بشكل مستدام. وركزت أعمال الأونكتاد المتصلة بالمنتجات المفضلة بيئياً حتى الآن على تحديد فرص التجارة وما يتصل بها من استيعاب للتكاليف البيئية. غير أنه وفقاً لهذا التعريف، ستثير المنتجات المفضلة بيئياً، إذا ما وُضعت في إطار المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، بعض القضايا البنوية، مثل اللجوء إلى العمليات وطرق الإنتاج كميّار وحيد. ومع ذلك، يمكن إدراج فئات معينة من المنتجات المفضلة بيئياً، مثل المنتجات الملائمة للبيئة بحكم طبيعتها (أي التي لا تعتمد على المعايير المتصلة بالعمليات وطرق الإنتاج)، في نطاق المفاوضات، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى حواجز غير جمركية جديدة وتكاليف إضافية، كتكاليف إصدار الشهادات. وأجرت أمانة الأونكتاد تحليلاً إحصائياً للتجارة في قائمة توضيحية لهذه المنتجات التي يمكن أن تتميز بأهمية تصديرية للبلدان النامية^(١٠).

٧- ويشير تحليل الأونكتاد^(١١) للتجارة في المنتجات المدرجة في قوائم مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن البلدان النامية ليست مورداً هاماً للسلع البيئية، بل هي مستورد صافٍ لهذه السلع. كما يبين التحليل ارتفاع نسبة المنتجات المتعددة الاستخدامات في واردات البلدان النامية من السلع البيئية، مما يعني أن هذه البلدان يمكن أن تواجه موازنة صعبة بين انخفاض الإيرادات الجمركية والفوائد البيئية غير المؤكدة. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما تكون الرسوم المطبقة في البلدان النامية منخفضة إلى حد كبير من الناحية العملية. ويمكن أن توفر نهج التفاوض المستندة إلى مفهوم القائمة "التكميلية" أو "الإنمائية" قدراً من المرونة للبلدان النامية في المناقشات حول إمكانية المفاوضات وطرائقها. وستكون المشاورات الوطنية مع الصناعة مفيدة في هذا السياق.

٨- وتهتم البلدان النامية اهتماماً خاصاً بـ "الجانب التكنولوجي" للسلع البيئية. وهناك ثلاثة مجالات يمكن أن يكون فيها نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً واستخدامها استخداماً فعالاً بالغ الأهمية خلال السنوات القليلة القادمة، وهي: معالجة المشاكل البيئية المحلية مثل التلوث الحضري؛ وتعزيز كفاءة الطاقة والمواد؛ والتقييد بالمتطلبات البيئية في أسواق التصدير.

٩- وهناك صعوبات تعترض تحديد التكنولوجيات النظيفة وتصنيفها في النظام المتناسق. فمفهوم التكنولوجيا النظيفة هو مفهوم للأداء البيئي النسبي الذي يتعرض للتغيير بمرور الزمن. كما أن تكنولوجيات الإنتاج النظيفة ترتبط عادة بقطاعات بعينها. ويمكن التغلب على مشكلة الأداء البيئي النسبي بإنشاء آلية ملائمة للاستعراض أو إدراج مصانع أو تكنولوجيات بكاملها في القائمة. ويخلو الحل الثاني من المشاكل المصاحبة للاستخدام المتعدد والنسبية الزمنية، أي أن مصنع إعادة التدوير يظل مصنعاً لإعادة التدوير حتى لو تغيرت تكنولوجيا إعادة التدوير تغييراً جوهرياً. ويمكن أن ينطبق النهج نفسه على نظم تكنولوجيا برمتها، مثل نظم استخلاص النفط. وفي حالات كثيرة، يبدو من الممكن تصنيف نظم بكاملها تحت بند تعريفي واحد. ومع ذلك، ينبغي مواصلة العمل لإيجاد أو إنشاء بنود تعريفية ملائمة ومعالجة الحواجز غير الجمركية^(١٢).

١٠- وفي اجتماع خبراء الأونكتاد المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٣، قدمت حجج لإدراج الوقود النظيف مثل الميثانول والإيثانول ومجموعة من سلع الطاقة المتجددة أوسع من المجموعات التي تضمها قوائم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ^(١٣). وتنبأ أمانة الوكالة الدولية للطاقة بزيادة الموارد المتجددة القابلة للبقاء اقتصادياً خلال الأعوام العشرين القادمة، نتيجة لتخفيض التكاليف الذي يتيح التحسين التكنولوجي وتوسيع الأسواق. وتلتزم حكومات عدة بلدان بزيادة نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي عرض الطاقة. وتزايد استهلاك الطاقة المتجددة يخلق فرصاً جديدة لصناعة تكنولوجيا الطاقة المتجددة وما يتصل بها من خدمات تركيب وصيانة. وبالرغم من أن معظم هذه الفرص تحركها الاحتياجات المحلية، فإن من المتوقع أن تخلق فرص تصدير جديدة أيضاً. فالهند على سبيل المثال، وضعت برامج ضخمة للطاقة المتجددة وتصدر نظم ومنتجات طاقة متجددة، مثل نظم توليد الطاقة الريحية^(١٤) والخلايا الفولطية الضوئية. أما الوقود البيولوجي النظيف، مثل الإيثانول، فيصدر بكميات كبيرة من البرازيل وجامايكا والأرجنتين وبوليفيا وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا.

١١- وحددت الوكالة الدولية للطاقة بعض رموز النظام المتناسق المدرجة في قائمة مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ باعتبارها رموزاً تصلح حالياً لمعدات الطاقة المتجددة، مثل مجمعات الطاقة الشمسية، والألواح الفولطية الضوئية، والشاحنات الهوائية، ودعت إلى إدراج بنود أخرى، مثل محطات توليد الطاقة الكهرومائية، والمولدات الفولطية الضوئية، والمعدات المتصلة بالكتلة الحيوية. ويبدو أن هناك بنوداً فرعية مكونة من ستة أرقام للنظام المتناسق متاحة لجميع الأنواع الرئيسية من تكنولوجيا الطاقة المتجددة في السوق، باستثناء نظم شبكات الطاقة الحرارية الأرضية ومكوناتها. ونظم الطاقة البحرية، ومعدات التركيز الشمسية الحرارية. وتوضح دراسة استقصائية أجرتها الوكالة الدولية للطاقة وجود تفاوت كبير في المعدلات التعريفية التي يجري تحصيلها على معدات الطاقة المتجددة في أكثر من ١٠٠ بلد^(١٥).

١٢- وفيما يتعلق بطرائق المفاوضات، لم يقرر فريق التفاوض المعني بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بعد ما إذا كان سيتم إدراج السلع البيئية في إطار نهج تعريفي قطاعي محتمل. وستكون المفاوضات المتعلقة بالسلع البيئية مختلفة عن المناقشات القطاعية الأخرى التي قد تجري داخل فريق التفاوض المعني بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، وتقتضي تخفيض التعريفات المدرجة في نفس فصول النظام المتناسق والفصول القريبة منها. وسيطلب أي اتفاق بشأن السلع البيئية معالجة مجموعات من المنتجات الشديدة التباين، استناداً إلى الاعتراف بدورها التمكيني الشبيه بالخدمة، وهو اعتراف يدعمه ربطها بالمفاوضات المتعلقة بالخدمات البيئية على نحو ما ورد في إعلان الدوحة الوزاري.

١٣- وفيما يتعلق بالمنتجات المفضلة بيئياً، قد يكون من المفيد، في ضوء الصعوبات التي تواجه تسجيل بعض هذه المنتجات في النظام المتناسق والتعريفات المنخفضة السائدة غالباً، تركيز المناقشات والمفاوضات بصورة كبيرة على الحواجز غير التعريفية. فمثلاً، يمكن أن يختار أعضاء منظمة التجارة العالمية تصنيف الحواجز غير التعريفية المؤثرة على المنتجات المفضلة بيئياً على أنها أقرب إلى الحواجز المتصلة بقضايا معينة، مثل الحواجز التقنية أمام التجارة، والإجراءات والقواعد الجمركية، أو أقرب إلى الحواجز المتصلة بقطاعات محددة. وقد يكون من المناسب في الأجل القصير التركيز على بعد الحواجز غير التعريفية في المفاوضات، مثل تبسيط إجراءات إصدار الشهادات لفئات محدودة مختارة من المنتجات المفضلة بيئياً. وهناك مسألة أخرى قد تدعو الحاجة إلى معالجتها وهي تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لوجود مسار تفاوض إضافي للسلع البيئية الزراعية، نظراً لأن كثيراً من المنتجات المفضلة بيئياً التي تهم البلدان النامية منتجات زراعية^(١٦).

١٤- وطلب عدد متزايد من البلدان النامية المساعدة، وبخاصة في وضع قوائم السلع البيئية وتحديد الحواجز التعريفية وغير التعريفية المؤثرة على التجارة في هذه السلع، بالإضافة إلى دراسة طرائق التفاوض الممكنة. وفيما يتعلق بالخدمات البيئية، سيستمر الأونكتاد في تيسير المشاورات على المستويين الوطني والإقليمي، ومع الوفود الموجودة في جنيف. وفي إطار فرقة العمل المعنية ببناء القدرات، ستعقد حلقة دراسية مشتركة مع أمانة مجموعة الإنديز (ليما، آذار/مارس ٢٠٠٥).

ثالثاً - المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق

استعراض عام

١٥- في السنوات الأخيرة، أصبحت المتطلبات البيئية التي تشمل الأنظمة الحكومية بالإضافة إلى المعايير الطوعية التي وضعها القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية وما يتصل بها من نظم لتقييم المطابقة - أكثر إلحاحاً وتكراراً وتعقيداً في قطاعات معينة. وأوضحت المناقشات التي دارت في لجنة التجارة والبيئة والأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه ينبغي وضع المتطلبات البيئية وتطبيقها على نحو يخفض إلى الحد الأدنى الآثار السلبية على فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، مع تحقيق أهداف السياسات البيئية في الوقت ذاته^(١٧).

١٦- وعلى سبيل المثال، اقترحت الهند، في لجنة التجارة والبيئة، أن تضمن البلدان المستوردة - عند وضع وتطبيق التدابير البيئية - ما يلي: مراعاة الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية الخاصة للبلدان النامية الأعضاء؛ واستناد التدابير البيئية إلى معايير المعرفة الدقيقة والشفافية والإنصاف؛ وإتاحة الفرصة للمنتجين الأجانب للمشاركة في صياغة المتطلبات البيئية في مرحلة مبكرة وإتاحة الوقت الكافي لهم للتكيف مع المتطلبات الجديدة؛ وتمكين الصناعات في البلدان النامية من الحصول على المعلومات المتصلة بالتغييرات في التدابير والمعايير البيئية عن طريق نشر هذه المعلومات بصورة ملائمة؛ والسماح بتطبيق أطر زمنية أطول للامتثال بالنسبة للمنتجات التي تهم البلدان النامية الأعضاء؛ وتشجيع المعادلة؛ وتوفير المساعدات التقنية والمالية الثنائية في مجال الامتثال وتيسير نقل التكنولوجيا بشروط تفضيلية؛ وتخفيف الآثار السلبية للتدابير البيئية على فرص الوصول إلى الأسواق أو إلزائها تماماً بإتاحة فرص إضافية لوصول البلدان النامية إلى أسواق هذه المنتجات^(١٨). ويظل تطبيق عدد كبير من معايير المعاملة الخاصة والتمييزية المذكورة آنفاً يشكل تحدياً رئيسياً في سياق المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق.

١٧- وفي عرض أخير أمام لجنة التجارة والبيئة أكدت الجماعات الأوروبية أن "الاستجابة للشواغل المتصلة بتناقص فرص الوصول إلى الأسواق لا تتم بإضعاف هذه المعايير بل بتمكين المصدرين من الوفاء بها"^(١٩). واقترحت الجماعات الأوروبية أن تركز الجهود على تحسين الحوار وتبادل المعلومات مع البلدان النامية عند وضع وتطبيق متطلبات بيئية جديدة بغية تحقيق ما يلي: القيام بأسرع ما يمكن بتحديد الآثار المحتملة على الوصول إلى الأسواق؛ وتحديد "الجسور" الممكنة بين تشريعات البلدان المستوردة وتشريعات البلدان المصدرة؛ ودراسة الاحتياجات من المساعدة التقنية وغيرها من التدابير اللازمة لمساعدة البلدان المتأثرة والمصدرين المتأثرين على الالتزام بالمتطلبات الجديدة مع وضع شروطهم الخاصة، بحسب الاقتضاء.

١٨- وشملت أعمال الأونكتاد في هذا المجال أركان أنشطة الأونكتاد الثلاثة جميعها وهي: المداولات الحكومية الدولية، والبحوث وتحليل السياسات، والتعاون التقني وبناء القدرات. وعقد الأونكتاد اجتماعاً للخبراء بشأن المتطلبات البيئية والتجارة الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ونظرت لجنة التجارة في نتائج الاجتماع في شباط/فبراير ٢٠٠٣. ويركز العدد الثاني من استعراض التجارة والبيئة، المقرر صدوره في عام ٢٠٠٥، على هذه القضية. وتشمل أعمال الأونكتاد الجارية تحليلاً هاماً للسياسات يعتمد على عدد كبير من دراسات الحالة القطرية الخاصة بقطاعات بعينها، والتي تمت مناقشتها في عدد من الحوارات دون الإقليمية والحوارات المتصلة بالسياسات الوطنية التي دارت في سياق مشاريع التعاون التقني وبناء القدرات. ومحور الأعمال الجارية هو فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق (فرقة العمل الاستشارية)، والتي بدأت أعمالها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر الإطار ١).

النتائج المستخلصة من التحليلات القطاعية

١٩- في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد ومؤسسة فيلد^(٢٠) والخاص بـ "بناء القدرات لتحسين وضع السياسة العامة والتفاوض حول القضايا البيئية والتجارية الرئيسية"، الذي تموله وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، نفذت نحو ٢٠ دراسة قطرية عملية تركز على القطاعات^(٢١) و ١٠ حلقات عمل تدريبية، وحوارات حول السياسات العامة الوطنية وحلقات دراسية دون إقليمية في مجال المتطلبات البيئية، والوصول إلى الأسواق ودخولها، والقدرة التنافسية لصادرات ثلاثة قطاعات (المعدات الكهربائية والإلكترونية، والجلود ومنتجات الجلود والبستنة)، وبصورة رئيسية في ستة بلدان من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها (بنغلاديش وكمبوديا والصين والفلبين وتايلند وفيت نام). كما نظم المشروع حلقة عمل تضم خبراء من البلدان النامية والمفوضية الأوروبية والصناعة الأوروبية عن عمليات التشاور وتقييم الأثر الخاصة بالبلدان النامية فيما يتعلق بنظام الجماعة الأوروبية المقترح لتقييم المواد الكيميائية والمعادن الخطرة (ريتش) في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. والوثائق والعروض الخاصة بجميع الأنشطة المنفذة في إطار هذا المشروع متاحة في الموقع الشبكي لفرع التجارة والبيئة والتنمية للأونكتاد في www.unctad.org/trade_env/test1/projects/field.htm.

الجلود والمنتجات الجلدية

٢٠- تلعب المتطلبات الصحية والبيئية المتصلة بالمنتجات وبالعمليات على حد سواء دوراً في هذا القطاع. وأوضحت حلقة العمل دون الإقليمية التي نظمت في جنوب شرقي آسيا بشأن المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية التصديرية للجلود والأحذية (بانكوك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) أن الحظر الذي طبق مؤخراً في الاتحاد الأوروبي على نحو ٢٠ صبغة آزية يسبب مشاكل تكيف كبيرة في المنطقة، وأنه أدى إلى ارتفاع مفاجئ في الواردات من

الأصباغ الخالية من المواد الآزوية، وغالباً من الشركات الألمانية. وكثيراً ما يقترن التقيد بشروط الاتحاد الأوروبي بتغييرات باهظة التكاليف في تكنولوجيا التصنيع. فالعرض الذي توفره المنطقة من الأصباغ البديلة التي تتميز بثبات الجودة والأسعار المعقولة غير كاف. واقترحت حلقة العمل أن تبذل مراكز التكنولوجيا النظيفة الموجودة في المنطقة (التي تحصل على دعم مشترك من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للأمم المتحدة) جهداً متسقاً للمساعدة في تطوير وإنتاج الأصباغ الخالية من المواد الآزوية وما يتصل بها من مواد كيميائية تتميز بمقاييس جودة ثابتة. وأوصت أيضاً بأن يوفر الاتحاد الأوروبي المساعدة التقنية الملائمة للسماح لمنتجي البلدان النامية باستخدام تكنولوجيا البدائل بفعالية.

٢١- وكما هو الحال في القطاعات الأخرى، يبلغ الوعي بالمتطلبات البيئية والمتطلبات المتصلة بالصحة في أسواق التصدير أعلى مستوياته بين الشركات الكبيرة (أي فروع الشركات الدولية الكبيرة والمصانع العاملة بعقود) وأدنى مستوياته بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتضطلع المنظمات الدولية ورابطات الصناعات الوطنية بدور هام في التوعية. وينبغي أن تضاعف الحكومات الجهود المبذولة. ولا يوجد انتظام في جمع ونشر المعلومات عن وضع المتطلبات الجديدة وما يتصل بذلك من مشاورات سابقة لوضع المعايير بين أصحاب المصلحة في أسواق التصدير الرئيسية. ومع ذلك، فإن متابعة رسائل التنبيه، سواء من جانب نقاط التحقيق الخاصة بالحواجز التقنية أمام التجارة أو من جانب رابطات القطاع الخاص محدودة للغاية. وهناك حاجة بالتالي إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة والهيئات الخاصة في جمع المعلومات وتحليلها ونشرها. وتبدو إدارة المعلومات المتعلقة بالمتطلبات البيئية أكثر فعالية في الصين وتايلند. ويجري حالياً إنشاء نظام للإنذار المبكر في الصين عن طريق رابطة الصناعات الجلدية والغرفة التجارية.

الإطار ١: فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق

أنشئت فرقة العمل الاستشارية في حلقة عمل خاصة بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، نُظمت قبل الأونكتاد الحادي عشر بالاشتراك بين أمانة الأونكتاد والمعهد الوطني للمقاييس والمواصفات والجودة الصناعية بالبرازيل، في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأدرك المشاركون (من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأكاديميات) القيمة المضافة الهامة لفرقة العمل الاستشارية في مجالات: (أ) وضع قضايا السياسات العامة والقيود المعوقة للقدرات في سياق كلي وموجه نحو التنمية؛ (ب) إدخال المتطلبات البيئية الطوعية للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في التحليل والمناقشة ومن ثم توفير آلية رسمية لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة هؤلاء والحكومات؛ (ج) ربط مناقشات منظمة التجارة العالمية في لجنة التجارة والبيئة ولجنة الحواجز التقنية أمام التجارة بالمناقشات الأخرى التي تجري على المستويين الدولي والوطني؛ (د) إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين لا يشاركون عادة في مناقشات منظمة التجارة العالمية حول الموضوع في النقاش؛ (هـ) السماح بتبادل منتظم للمعلومات بين الوكالات والمبادرات التي توفر المساعدة التقنية وبناء القدرات في الميادين المتصلة بمناقشات فرقة العمل الاستشارية.

وعقدت فرقة العمل الاستشارية اجتماعها الموضوعي الأول بجنيف في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٢٣). وشملت وثائق المعلومات الأساسية (أ) دراسة جدوى عن إقامة "منفذ" معتمد على شبكة إنترنت ييسر الوصول إلى مراكز تبادل المعلومات الدولية والربط بينها، بما في ذلك المراكز التي يديرها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق؛ (ب) دراسة عن ممارسات الشفافية في القطاعين العام والخاص في مجموعة مختارة من البلدان المتقدمة فيما يتعلق

بالمشاورات التي تسبق وضع المعايير. وركزت المناقشات على قطاعين هما: المعدات الكهربائية والإلكترونية والبستنة. وأوصى الاجتماع بتنفيذ عدد من أنشطة فرقة العمل الاستشارية في عام ٢٠٠٥، وبخاصة:

- شجّع مركز ترويج الواردات من البلدان النامية في هولندا، ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الوطني للمقاييس والمواصفات والجودة الصناعية على تشكيل فريق عامل لإعداد دراسة جدوى عن الجوانب التقنية وإعداد خطة أعمال لإنشاء "منفذ" يقوم بالربط بين نظم المعلومات الحالية المتعلقة بالمتطلبات البيئية ومتطلبات الصحة في المؤسسات الثلاث^(٢٤) بغية تيسير وصول المستعمل.
- إعداد مشروع خاص بالمتطلبات البيئية ووصول المعدات الكهربائية والإلكترونية إلى الأسواق، يتولى الأونكتاد تنفيذه بالتعاون مع أمانة اتفاقية بازل، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وجامعة الأمم المتحدة ومركز التجارة المستدامة والابتكار. وسيبدأ العمل في حدود الموارد المتاحة من خارج الميزانية وسيعد تقرير عن النتائج في الوقت المناسب للدورة القادمة لفرقة العمل الاستشارية، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بعد اجتماع لجنة التجارة والبيئة مباشرة.
- تنفيذ مشروع لمساعدة البلدان النامية في وضع قواعد وطنية أو دون إقليمية بشأن الممارسات الزراعية السليمة لمنتجات البساتين يمكن مطابقتها مع قواعد بروتوكول EurepGAP^(٢٥). وسيبدأ العمل بدراسة جدوى وثلاثة حوارات بين أصحاب المصلحة في المناطق الفرعية التي يجري فيها فعلاً وضع قواعد وطنية بشأن الممارسات الزراعية السليمة. وستعرض النتائج على اجتماع فرقة العمل الاستشارية القادم.
- ستدعو الحاجة إلى توفير أموال إضافية من خارج الميزانية لتنفيذ الأنشطة المذكورة آنفاً.

المعدات الكهربائية والإلكترونية

٢٢- كان قطاع المعدات الكهربائية والإلكترونية أحد أسرع قطاعات التجارة الدولية نمواً في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠. وزاد نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية زيادة كبيرة ترجع إلى حد بعيد إلى التعاقد الخارجي مع البلدان النامية لإنتاج المكونات والتجميع. ووردت أربعة بلدان نامية في شرق آسيا وجنوب شرقها، وهي الصين وماليزيا والفلبين وتايلند، أكثر من ٥٠ في المائة من قيمة الواردات الإجمالية للبلدان المتقدمة من المعدات الكهربائية والإلكترونية (باستبعاد التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي) في عام ٢٠٠٢. وستتناول العدد الثاني من استعراض التجارة والبيئة^(٢٥) (٢٠٠٥) للأونكتاد بالتحليل تجارب الصين والفلبين وتايلند في مجال التكيف مع المتطلبات البيئية في هذا القطاع.

٢٣- وتلعب القضايا البيئية دوراً متزايد الأهمية في هذا القطاع. ووضعت تشريعات بيئية جديدة في عدد من البلدان لمعالجة مشاكل نفايات المستهلكين والتخلي تدريجياً عن استعمال المواد الخطرة التي تعقد عملية إعادة التدوير. وتشمل هذه التشريعات التوجيهات المتعلقة بنفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية والتوجيه المتعلق بتقييد استعمال مواد خطرة معينة في المعدات الكهربائية والإلكترونية في الاتحاد الأوروبي وقانون إعادة تدوير الأجهزة الكهربائية المنزلية في اليابان. ويجري حالياً إعداد تشريعات أخرى في الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تكون لها آثار بعيدة المدى، وبخاصة توجيه ينشئ إطاراً لوضع شروط التصميمات الإيكولوجية للمنتجات المستخدمة للطاقة^(٢٦). ويستند هذا التوجيه المقترح إلى دافع هام ألا وهو التزام الاتحاد الأوروبي بأهداف بروتوكول كيوتو المتعلقة بتخفيض غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠١٢ وبرنامج العمل البيئي

السادس للجماعة. كما يرجع التغيير أيضاً إلى مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى تحقيق الأهداف البيئية للشركات وتطوير منتجات أنسب للبيئة في إطار مبادرات التسويق الاستراتيجية.

٢٤- وتلعب إدارة سلاسل العرض المعولة دوراً رئيسياً في التكيف مع المتطلبات البيئية الجديدة. فعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تتقيد بالشروط التي تحددها سلاسل العرض العالمية وإلا تعرضت للاستغناء عنها تدريجياً كموردة للمدخلات. وعلى صانعي المعدات ومجمعيها في البلدان النامية الاستعاضة عن المعادن الثقيلة مثل الزئبق والرصاص والكاديوم، وأن يستجيبوا أيضاً لشروط المستوردين والعملاء في المراحل الأخيرة من سلسلة العرض فيما يتعلق بالتخطيط لاستخدام مجموعة مختارة من المواد القابلة لإعادة التدوير وما يتصل بها من مواد. ومن المستصوب أن تقوم البلدان السريعة التصنيع بالجمع بين التكيف مع الشروط الخارجية المتعلقة بالصادرات من المعدات الكهربائية والإلكترونية والإدارة الوطنية السليمة لنفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية وللمعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة^(٢٧). ولتحقيق ذلك، تحتاج هذه البلدان ليس فقط إلى معلومات دقيقة ومناسبة في توقيتها، بل أيضاً إلى مساعدة في تفسير هذه المعلومات حتى تناسب استراتيجيات التكيف الرامية إلى زيادة الفوائد الإنمائية إلى الحد الأقصى وتقليل تكاليف التكيف إلى الحد الأدنى. وتطبق الصين وتايلند تشريعات وطنية لتيسير التكيف مع الشروط الخارجية الخاصة بالصادرات مع المعدات الكهربائية والإلكترونية، ومع الشروط المحلية المتعلقة بتجميع النفايات من المعدات الكهربائية والإلكترونية وإدارتها بشكل سليم على المستوى الوطني.

قطاع البستنة

٢٥- تمثل الأنظمة ومعايير القطاع الخاص الحديثة في قطاع الأغذية تحديات جديدة لمصدري منتجات البساتين من البلدان النامية. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، يتضمن قانون المبادئ والشروط العامة للأغذية (EC R 178/02) أحكاماً بشأن تتبع جميع المنتجات الغذائية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتحدد اللائحة 852/2004 (EC) قواعد الصحة العامة لجميع الأعلاف والمواد الغذائية من المصادر الحيوانية وغير الحيوانية. وسيجري نظام (قواعد وإجراءات) نقطة المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر على جميع منتجي الأعلاف والأغذية في البلدان النامية المصدرة للاتحاد الأوروبي. وتقضي لائحة المبيدات (المنقحة) (EC Directive 91/414) بأن تعين المستويات القصوى لبقايا المبيدات أساساً بالحد الذي يمكن كشفه، ما لم يكن في وسع المنتجين خارج الاتحاد الأوروبي تأمين التسامح إزاء الواردات بتقديم ملف كامل عن بقايا المبيدات^(٢٨). وأبدي قلق أيضاً بشأن صرامة المستويات القصوى للبقايا التي طبقت مؤخراً في اليابان على شتى المنتجات البستانية المستوردة^(٢٩).

٢٦- وبالإضافة إلى متطلبات السلامة الغذائية الإلزامية، طبق كبار تجار التجزئة في القطاع الخاص معايير صارمة للمنتجات والعمليات تتطلب كفاءة تقنية وبرامج دعم تقني وأساليب إدارية جديدة، وتعكس تقدماً في اتجاه الزراعة العالية الدقة. ويجب أن تكون هناك نظم لإدارة الجدوى والتتبع في مجمل سلسلة الغذاء. فمعيار الممارسات الزراعية السليمة EurepGAP^(٣٠)، على سبيل المثال، سيصبح على الأرجح أساساً مرجعياً دولياً بالغ الأهمية لضمان السلامة الغذائية والجودة المستمرة للمنتجات البستانية. وحل معيار الممارسات الزراعية السليمة EurepGAP محل شتى المعايير الإقليمية الخاصة بمجموعات المنتجات وتجارة التجزئة أو استوعبتها وأدخلت متطلبات تنظيمية بشأن نقطة المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر، والحدود القصوى للبقايا والتتبع. وبالسيطرة على السوق، تصبح المعايير الطوعية للقطاع الخاص مثل معيار EurepGAP إلزامية بحكم الواقع.

٢٧- وللحصول على شهادة الممارسات الزراعية السليمة EurepGAP، يستطيع المزارعون الأفراد أو منظمات تسويق المنتجات إما تطبيق نظام إدارة EurepGAP وتقديم طلب مباشر إلى أي هيئة من الهيئات المعتمدة لإصدار الشهادات أو تطبيق نظام إدارة مختلف ولكن قابل للمقارنة تمت مطابقته مع معيار EurepGAP لإثبات قدرة المعيار على تحقيق نتائج معادلة لنتائج بروتوكول EurepGAP. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تم الاعتراف بأحد هذه الأنظمة القابلة للمقارنة - وهو مخطط شيلي للممارسات الزراعية السليمة الخاصة بالخضر والفاكهة الطازجة المزروعة في شيلي للتصدير أو للاستهلاك المحلي (ChileGAP). وفي عام ٢٠٠٤ تقدم مجلس زهور كينيا بطلب للاعتراف بمعياره الفضي.

٢٨- وأوضحت المناقشات التي دارت في حلقة عمل دون إقليمية آسيوية بشأن المتطلبات البيئية والمتطلبات المتصلة بالصحة، والوصول إلى الأسواق ودخولها والقدرة التنافسية للصادرات في قطاع البستنة (بانكوك، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، أنه حتى في البلدان التي ليست من أقل البلدان نمواً في المنطقة، قد تكون هناك فئتان فقط من فئات الموردين قادرين على الوفاء بالمتطلبات الجديدة وهما: المنتجون على نطاق كبير، وشبكات صغار المزارعين المتعاقدين مع شركات كبيرة، التي تخضع لسيطرة كبار المصدرين الصارمة من زاوية المدخلات والمنتجات والممارسات الزراعية. ويواجه معظم المزارعين المصدرين في البلدان الآسيوية المشاركة الستة عدداً من المعوقات عند محاولة تنفيذ المتطلبات الجديدة، بما في ذلك: المشاكل المتصلة بالبنية التحتية (ضعف البنية التحتية لما بعد الحصاد، والافتقار إلى النقل الداخلي الفعال، والافتقار إلى مرافق الاختبار الملائمة)؛ والمشاكل المتصلة بالإدارة/المهارات (ضعف تنسيق السياسات على المستويين المركزي والمحلي؛ وانعدام أو نقص الخبرة بممارسات الإدارة البيئية)؛ وانعدام أو ضعف التوحيد القياسي ونظام المقاييس والموازن والاختبار وضمان الجودة؛ والافتقار إلى المدخلات الجيدة؛ والافتقار إلى هيكل مؤسسي شامل (التعليم، والبحث والتطوير، والإرشاد)؛ والافتقار إلى الإدارة الملائمة للمعلومات المتعلقة بالمتطلبات البيئية ومتطلبات السلامة والجودة في الأسواق الخارجية.

٢٩- وتشمل التكاليف الإضافية للوفاء بالمتطلبات الجديدة خسائر التصدير الأولية وتكاليف بناء القدرات الوطنية؛ وتكاليف التقيد الأولي والمستمر على مستوى المشروع. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف التشغيل على مستوى المشروع وحده تتراوح ما بين ٢ و ١٠ في المائة من قيمة المنتج المصدر. وتتفاقم المشكلة لأن شروط الممارسات الزراعية السليمة EurepGAP لا تطبق على المنتجات المصدرة فحسب، بل تؤثر أيضاً على المنتجات المحلية التي يشتريها تجار التجزئة التابعين للفريق العامل المعني بمنتجي التجزئة (EUREP) للسوق المحلية في البلدان النامية. ولذلك يتعرض الموردون غير المقيدون بشروط الممارسات الزراعية السليمة (EurepGAP) لفقدان أنصبتهم من السوق المحلية. وهناك مشكلة خطيرة أخرى ناجمة عن ضالة عدد المؤسسات الآسيوية المانحة لشهادات EurepGAP^(٣١) وعدم وجود مخطط وطني لمنح الشهادات في آسيا يستخدم كمعيار يعادل معيار EurepGAP. وقد أضرت شروط EurepGAP بشدة بصغار الملاك، وسيضطر عدد كبير منهم إلى التحول إلى الأسواق المحلية (التي يزداد طابعها غير المنظم) بدلاً من التصدير.

رابعاً - المنتجات الزراعية العضوية

٣٠- أدى تزايد الوعي البيئي والشواغل المتصلة بسلامة الأغذية بين المستهلكين وكبار المشترين (مثل سلاسل المتاجر الكبيرة والمشتريات الحكومية) إلى نمو سريع في أسواق الزراعة العضوية في السنوات الأخيرة. وهذا يتيح فرصاً تجارية مهمة لمنتجي ومصدري منتجات الزراعة العضوية في البلدان النامية. وفي جانب العرض، أدت جهود التكيف الضخمة والتكاليف اللازمة للوفاء بالمتطلبات المتعلقة بالبيئة والجودة وسلامة الأغذية المذكورة آنفاً فيما يتعلق بالزراعة التقليدية إلى زيادة الإقبال على "تبنّي الزراعة العضوية" بين عدد كبير من حكومات البلدان النامية ومنتجيتها ومصدريها. فضلاً عن

ذلك، توفر الزراعة العضوية فوائد إنمائية مستدامة هامة على المستوى الوطني. وتشمل هذه الفوائد تحسين سبل العيش في الريف (بما في ذلك سبل عيش المرأة)، وتحسين التغذية والأمن الغذائي على المستوى المحلي، والفوائد البيئية المتعددة الجوانب، وتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي عن طريق حفظ الأصناف المتوفرة لدى المزارعين المحليين في الموقع، وزيادة فرص التشغيل، والآثار الإيجابية الخاصة بتمايز الجنسين، وغير ذلك^(٣٢).

٣١- غير أن الاستفادة من هذه الفرص التصديرية يتطلب من منتجي ومصدري البلدان النامية التغلب على عدد من العقبات^(٣٣)، بما في ذلك الحاجة إلى التقيد بمعايير إنتاج الزراعة العضوية وإجراءات تقييم المطابقة المتبعة في البلد المستهلك. وقد تطورت الزراعة العضوية تطوراً لا مركزياً إلى حد بعيد، حيث قررت مجموعات المزارعين فيما بينها اتباع أساليب الزراعة العضوية إلى مستوى معين وإنشاء هيئات لتقييم المطابقة. ويوجد حالياً أكثر من ١٠٠ معيار من معايير الزراعة العضوية الخاصة على نطاق العالم. وعلى المستوى الدولي، يقوم الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية بدور المنظمة الدولية الجامعة لقطاع الزراعة العضوية، بما في ذلك المنتجون ومأنحو الشهادات والمنظمات غير الحكومية. وبدأ اهتمام الحكومات بالزراعة العضوية في أوائل التسعينات. وتوجد حالياً تشريعات معتمدة أو في صيغة مشاريع قوانين للزراعة العضوية في نحو ٦٠ بلداً^(٣٤).

٣٢- وتشير الدلائل إلى أن هذا الافتقار إلى التوحيد في السوق الدولية للزراعة العضوية قد يكبح تطور إنتاج وتجارة الزراعة العضوية. ويؤدي ذلك إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة للمستهلكين والمنتجين على حد سواء. ففيما يتعلق بالمستهلكين، تتمثل الخسائر في ارتفاع الأسعار وقلة التنوع. أما فيما يخص المنتجين، فتتزايد التكاليف لتعدد الشهادات، أو زيادة العمل الورقي، أو انخفاض الإنتاج، أو زيادة التكاليف الناجمة عن استخدام معايير غير ملائمة والتأخير في التسويق والاعتماد على المستوردين^(٣٥). وهناك بالتالي حاجة واتجاه عام إلى التوحيد والمعادلة والاعتراف المتبادل في قطاع الزراعة العضوية. وتشكل خطة العمل الأوروبية الخاصة بالأغذية والزراعة العضوية، والتي تسلط الضوء على أهمية التوحيد والمعادلة، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح^(٣٦).

٣٣- وفي مواجهة الصعوبات التجارية الناجمة عن عدد الأنظمة والمعايير العضوية المفرط الذي سلفت الإشارة إليه، تعاون الأونكتاد مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية في إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفرقة العمل الدولية هي منبر مفتوح العضوية للحوار بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة المشاركة في الأنشطة التنظيمية في قطاع الزراعة العضوية. وهدفها هو تيسير التجارة الدولية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية للزراعة العضوية. وقد اجتمعت فرقة العمل الدولية ثلاث مرات. وفي الاجتماع الأول (نورمبرغ، شباط/فبراير ٢٠٠٣) وضعت اختصاصاتها وخطة عملها الأولية. أما الاجتماع الثاني، الذي استضافه الأونكتاد (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، فقد استعرض الحالة الراهنة في قطاع الزراعة العضوية ونماذج وآليات التوحيد والمعادلة والاعتراف المتبادل المستمدة من قطاعات أخرى. ودارت مناقشات الاجتماع الثالث (روما، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤) حول ورقات المعلومات الأساسية المحددة لاستراتيجية طويلة الأجل وإجراءات قصيرة الأجل ترمي إلى التوحيد وتيسير التجارة الدولية في المنتجات العضوية. وتشمل خطة العمل الخاصة بعام ٢٠٠٥ تحليلاً مقارناً تفصيلياً للدستور الغذائي ومعايير الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لتحديد أي مجالات صعوبة محتملة فيما يتعلق بالمطابقة ودراسة لقياس وعي المستهلكين وحساسيتهم للاختلافات في المعايير العضوية. ومن المقرر أن تعقد فرقة العمل الدولية اجتماعها القادم في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في نورمبرغ (بعد المعرض التجاري بيوفاش BIOFACH)^(٣٧).

٣٤- ولم تخلص فرقة العمل الدولية إلى نتائج متفق عليها بالمعنى الدقيق، لكن هناك توافق آراء ناشئ بشأن مبادئ معينة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يكون هناك من الناحية المثالية معيار مرجعي واحد لإنتاج الزراعة العضوية (مثل الدستور الغذائي أو المعيار الأساسي للاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية)، على أن تكون هناك مرونة في تطبيقه. ويمكن الاستناد إلى التقييد بالمعيار الدولي كأساس لتحديد المعادلة، ويستحسن أن يتم ذلك على مستوى متعدد الأطراف يسمح بتخفيض كبير في تكاليف المعاملات. وينبغي تشجيع وتدعيم التعاون بين الهيئات المسؤولة عن منح الشهادات.

٣٥- وفي إطار المشروع الثاني لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، المتعلق بأمريكا الوسطى وبلدان الكاريبي الناطقة بالإسبانية، وفر الأونكتاد الدعم للحوارات المتعلقة بالسياسات وكلف بإجراء عدد من دراسات الحالة لدراسة إمكانيات زيادة إنتاج وتصدير منتجات الزراعة العضوية، بالإضافة إلى تحديد السياسات الملائمة على المستويين الوطني والإقليمي لدعم هذه الجهود. وستجري مناقشة هذه الأنشطة، بما في ذلك التوصيات الأولية، في حلقة عمل إقليمية تنظم بالاشتراك مع وزارة التجارة الخارجية في كوستاريكا وتُعقد في سان خوسيه في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتشمل التوصيات المقدمة على مختلف المستويات ما يلي:

- **على المستوى الوطني:** تطبيق المعايير والأنظمة العضوية الوطنية، إن لم تكن موجودة فعلاً؛ وجمع المعلومات المتعلقة بإنتاج المنتجات العضوية والتجارة الدولية فيها بغية إتاحة إحصاءات يعتمد عليها لتيسير اتخاذ القرارات عن علم؛ وتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للزراعة العضوية؛ والسعي إلى الانضمام إلى قائمة الاتحاد الأوروبي للبلدان الثالثة^(٣٨)؛ وتعزيز رابطات منتجي المحاصيل العضوية؛ وتشجيع الاستهلاك المحلي للمنتجات العضوية؛ وإدراج الزراعة العضوية في البرامج الوطنية لدعم القطاع الزراعي، ومعلومات الأسواق وترويج الصادرات؛ والاستمرار في تدعيم قدرات المنتجين والحكومة في مجالات نقطة المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر والممارسات الزراعية السليمة وتعزيز قدرات البيع في الأسواق المتميزة، وتوفير الحوافز الفعالة للتكاليف التي تتفق مع الالتزامات المتعددة الأطراف؛
- **على المستوى الإقليمي:** تبادل الخبرات الوطنية؛ وبحث إمكانيات إنشاء هيئات إقليمية لمنح الشهادات أو توسيع النطاق الإقليمي لهيئات لمنح الشهادات الوطنية التي تقع مقارها في المنطقة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق أحجام صادرات قابلة للاستمرار من الناحية التجارية.
- **على المستوى المتعدد الأطراف:** تعزيز التوحيد والمعادلة.

٣٦- وفي إطار فرقة العمل المعنية ببناء القدرات، نفذت عدة أنشطة ترمي إلى تعزيز إنتاج البلدان النامية وصادراتها من منتجات الزراعة العضوية، وشملت هذه الأنشطة حلقات عمل في بروكسل (٢٠٠٢) وكينغستون في جامايكا (٢٠٠٣). ومن المقرر أن يبدأ مشروع جديد لتعزيز إنتاج وصادرات منتجات الزراعة العضوية في شرق أفريقيا في عام ٢٠٠٥، بعد عقد خمس مشاورات وطنية ودون إقليمية في كينيا وجمهورية تنزانيا وأوغندا في عام ٢٠٠٤. وقد أوضحت هذه الأنشطة اهتمام هذه البلدان اهتماماً كبيراً بالاستفادة من فرص التصدير، واهتمامها بنفس الدرجة باستخدام الزراعة العضوية كوسيلة للمساهمة في التنمية الريفية المستدامة والأمن الغذائي والحد من الفقر. وستشمل أنشطة المشروع المزمع تنفيذها ما يلي:

- تقييم الحالة الراهنة فيما يتعلق بالزراعة العضوية في هذه البلدان، بما في ذلك مستويات الإنتاج والتشريعات والسياسات والإنتاج الرئيسي ومعوقات التسويق وغير ذلك، والآثار التي سيحدثها التحول نحو الزراعة العضوية على هذه النواحي؛
- تحديد عناصر سياسة وخطة عمل وطنيتين للزراعة العضوية، استناداً إلى نتائج التقييمات؛
- بحث إمكانية وضع معيار عضوي لشرق أفريقيا يلائم الظروف الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية المحلية وييسر التصدير إلى الأسواق الرئيسية.

خامساً - مبادرة التجارة البيولوجية

٣٧- تساند مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية التنمية المستدامة عن طريق التجارة والاستثمار في الموارد البيولوجية وفقاً للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. وتسعى المبادرة، بإقامة الشراكات مع البرامج الوطنية والإقليمية والدولية، إلى تدعيم قدرة البلدان النامية على تعزيز إنتاج المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة المستمدة من التنوع البيولوجي للسوق المحلية والسوق الدولية على حد سواء.

٣٨- وتواجه البلدان النامية، التي كثيراً ما تتمتع بتنوع بيولوجي وفير، التحدي الكبير المتمثل في الجمع بين تخفيف وطأة الفقر والنمو الاقتصادي من ناحية واستخدام التنوع البيولوجي وصونه بصورة مستدامة من ناحية أخرى. وينبغي أن تتوصل إلى طرق لتوفير التمويل الطويل الأجل لصون التنوع البيولوجي، الذي يمول معظمه حالياً من مصادر خارجية. ويمكن أن تشكل التجارة في المنتجات والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي جزءاً من حل هذه المشكلة. وهناك اعتراف متزايد على المستويين الوطني والدولي بأهمية التجارة كحافز إيجابي لصون التنوع البيولوجي، وتبذل الجهود حالياً لتعزيز التجارة التي تأخذ القضايا الإيكولوجية والاجتماعية في الاعتبار.

٣٩- وتهدف جهود التجارة البيولوجية، فيما تهدف، إلى ما يلي: ١٠` تهئية بيئة تمكينية للسياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي تشجع التجارة المستدامة في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي؛ ٢٠` زيادة قدرة البلدان النامية على عرض السلع والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي مما يتطلب: رفع مستويات الإنتاجية، وتدعيم المهارات التقنية، وتحسين التكنولوجيا، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتشجيع التحالفات بين العناصر الفاعلة؛ ٣٠` تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والسعي إلى خلق أسواق لسلع وخدمات التنوع البيولوجي، بما في ذلك تحسين فهم السوق، وتيسير الاتصالات التجارية، وتوعية المستهلكين.

٤٠- وفيما يتعلق بالنقطة ١٠`، يتعاون الأونكتاد تعاوناً نشطاً مع اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وبعد الأونكتاد الحادي عشر، وضع برنامج مشترك مع اتفاقية الأنواع المهددة بالانقراض لتنفيذه ابتداءً من أوائل عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت مذكرة تفاهم في أثناء الأونكتاد الحادي عشر مع منظمة معاهدة التعاون في الأمازون لبدء شراكة من أجل وضع برنامج إقليمي للتجارة البيولوجية لمنطقة الأمازون. ورحب وزراء خارجية بلدان الأمازون الثمانية بهذا البرنامج في اجتماع وزاري عقد في مانوس في البرازيل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٤١- وفيما يخص النقطة ٢٠، واصل الأونكتاد مساعدته للبلدان النامية في تطوير وإنشاء برامج وطنية للتجارة البيولوجية بغية تدعيم قدرتها المؤسسية على وضع أطر للسياسات العامة لدعم التجارة البيولوجية. وبعد الأونكتاد الحادي عشر، شرع في صياغة برامج مع حكومات البرازيل وكوستاريكا وباراغواي وأوغندا وفنزويلا. وقدمت مساعدة تقنية مستمرة للبرامج الوطنية الجاري تنفيذها في بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو لتدعيم القدرة التنافسية لقطاعات مختارة. وفي عام ٢٠٠٤، ركزت الأنشطة على تدعيم نظم الجودة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية الوفاء بالمعايير السائدة في سوق الاتحاد الأوروبي كما ركزت الأنشطة على التدعيم المؤسسي لموردي الخدمات ورابطات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنقيح السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز التجارة في مجموعة مختارة من منتجات التنوع البيولوجي.

٤٢- وأخيراً، فيما يتعلق بالنقطة ٣٠، يواصل الأونكتاد التعاون مع مركز ترويج الواردات من البلدان النامية، والبرنامج السويسري لترويج الواردات ومركز التجارة الدولية في مجال تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام منتجات التنوع البيولوجي. وأعدت شتى الدراسات عن الأسواق، ويسرت المشاركة في المعارض التجارية، ونظمت حلقات دراسية تدريبية في مجال ترويج الصادرات. وسيجري التوسع في هذه الجهود في عام ٢٠٠٥. ولمواصلة تيسير الوصول إلى الأسواق، ضاعف الأونكتاد وشركاؤه أيضاً الجهود لتحليل ومناقشة تشريعات الاتحاد الأوروبي التي تؤثر على التجارة في المنتجات والخدمات المستمدة من التنوع البيولوجي، وبخاصة الموارد التي تدخل في صناعة مستحضرات التجميل، والمستحضرات الصيدلانية والصناعات الغذائية.

سادساً - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف: التطورات الأخيرة

٤٣- يشكل بدء نفاذ بروتوكول كيوتو في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ أحد أهم التطورات الأخيرة في الساحة البيئية العالمية. ولا توجد التزامات تجارية محددة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولا في بروتوكول كيوتو الملحق بها الذي يضع أهدافاً محددة للحد من الانبعاثات في البلدان الصناعية. غير أن تنفيذ الأطراف لسياساتها المتصلة بالمناخ للوفاء بأهداف كيوتو الملزمة قانوناً سيكون له انعكاسات تجارية واستثمارية هامة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ولا تخضع البلدان النامية لشرط إجراء تخفيضات خلال فترة التزامها الأولى، لكن المفاوضات التي من المقرر أن تبدأ في عام ٢٠٠٥ ستشجع أيضاً البلدان النامية على الشروع في مسار لتخفيض الانبعاثات.

٤٤- ويشتمل بروتوكول كيوتو نفسه على ثلاث آليات للمرونة ترمي إلى مساعدة البلدان الصناعية في إجراء التحول الاقتصادي اللازم للوفاء بالتزاماتها بالتخفيض، وهذه الآليات هي: الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات، والتنفيذ المشترك، وآلية التنمية النظيفة. وقد وضعت الوصيلتان الأولى والثانية لاستخدام البلدان الصناعية فقط. غير أن آلية التنمية النظيفة تسمح لبلد صناعي بتحقيق جزء من التخفيضات المطلوبة منه عن طريق تمويل فرص تخفيض أقل تكلفة في بلد نام، والتقليل بالتالي من الكثافة الكربونية للنمو الاقتصادي في ذلك البلد. وتقدر السوق المحتملة لآلية التنمية النظيفة في فترة الأعوام الخمسة ٢٠٠٨-٢٠١٢ بنحو ١٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ٢,٧ مليار دولار سنوياً^(٣٩).

٤٥- وبدأت أعمال الأونكتاد في مجال تغير المناخ في عام ١٩٩٩ ببرنامجه المتعلق بالاتجار برخص إطلاق الانبعاثات. وركزت الأعمال الحديثة على بحث الآثار الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لسياسات تغير المناخ على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ومساعدتها في المشاركة في سوق الكربون الناشئة بالطرق التالية:

- إشراك القطاع الخاص في آلية التنمية النظيفة عن طريق حلقات العمل التي تجمع بين المستثمرين والمجتمع المعني بالمناخ، والمشاركة في محافل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ، والمطبوعات؛
- بناء القدرات لدعم إنشاء كيانات تنفيذية عامة وخاصة لتيسير مشاريع آلية التنمية النظيفة في أقل البلدان نمواً، مثل جمهورية تنزانيا؛
- بناء قدرات واضعي مشاريع آلية التنمية النظيفة والمكاتب الحكومية المسؤولة عن الموافقة على هذه المشاريع عن طريق دورات التعلم الإلكتروني، بالشراكة مع مجلس الأرض؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع سلعة المطاط عن طريق المطبوعات وتحديد المستثمرين المحتملين في مشاريع آلية التنمية النظيفة.

٤٦- وبدأ نفاذ اتفاقية ستكهولم في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. وتهدف الاتفاقية إلى القضاء على إنتاج واستخدام ١٢ ملوثاً عضوياً مستديماً أو فرض قيود صارمة عليهما (مع اتخاذ التدابير لإدراج ملوثات إضافية من هذا النوع في المستقبل)، وضمان الإدارة السليمة بيئياً والتحويل الكيميائي لنفايات الملوثات العضوية المستديمة، ومنع ظهور مواد كيميائية جديدة بخصائص مشابهة لخصائص الملوثات العضوية المستديمة. وسيعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ في بونتا ديل إسيتي، في أوروغواي.

٤٧- وبدأ نفاذ اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية أو مبيدات آفات خطرة معينة مستداولة في التجارة الدولية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وترسي الاتفاقية المبدأ الذي يقضي بعدم تصدير مادة كيميائية مشمولة بالاتفاقية إلا بعد موافقة الطرف المستورد موافقة مسبقة عن علم. كما تشمل الاتفاقية أحكاماً لتبادل المعلومات فيما بين الأطراف بشأن ما قد يصدر ويستورد من مواد كيميائية يحتمل أن تكون خطرة. وتغطي الاتفاقية المبيدات والمواد الكيميائية الصناعية التي تحظرها الأطراف أو تخضعها لقيود صارمة لأسباب صحية أو بيئية والتي أبلغت بها الأطراف لإدراجها في إجراء الموافقة المسبقة عن علم. ويجوز أيضاً اقتراح تركيبات مبيدات بالغة الخطورة تشكل خطراً في ظروف الاستخدام السائدة في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإدراجها في الإجراء. وتغطي الاتفاقية مبدئياً ٢٢ مبيداً و ٥ مواد كيميائية صناعية، ولكن من المتوقع إضافة عدد كبير إليها في المستقبل. وتحقق هذه الاتفاقية فائدة مباشرة للبلدان النامية، نظراً لحمايتها لها من المخاطر الكيميائية غير المرغوب فيها وغير المعروفة والتي يمكن أن تضر بتنميتها.

٤٨- ونوقشت التطورات الأخيرة لاتفاقيتي ستكهولم وروتterdam وآثارهما في الدورات الاستثنائية للجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية، في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالفقرة ٣١\١ من إعلان الدوحة الوزاري، وبحث القضايا النظرية المتصلة بهذا الموضوع في استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠٠٣ الصادر عن الأونكتاد.

٤٩- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، اتفق الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على بدء مفاوضات بشأن وضع نظام دولي خاص بالوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم المنافع يشمل الموارد الوراثية بالإضافة إلى المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية (المقرر ١٩/٧). وكلف الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالوصول وتقاسم المنافع والتابع لاتفاقية التنوع البيولوجي بتولي القيادة في هذا المجال، بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالمادة ٨(ي).

ودُعي جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المنظمات الحكومية الدولية، إلى تقديم آرائهم وتحليلاتهم بشأن عناصر النظام الدولي إلى الأمين التنفيذي. ودُعي الأونكتاد إلى بحث القضايا المتعلقة بالترابط بين الوصول إلى الموارد الوراثية وشروط الإعلان في تطبيقات حقوق الملكية الفكرية وإعداد تقرير لتقديمه إلى العملية الجارية لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن الوصول وتقاسم المنافع. وفي المقرر ٢٩/٧، دُعي الأونكتاد أيضاً إلى توحيد جهوده مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية لإعداد دراسات تقنية لتحليل دور حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. واعترف بأعمال الأونكتاد في مجال المعارف التقليدية في المقرر ١٦/٧ المتعلق بالمادة ٨(ي).

٥٠ - وفي عام ٢٠٠٤، ركزت أعمال الأونكتاد في هذا المجال على تحديد العناصر المحتملة لنظم وطنية كلية من نوع خاص تهدف إلى حفظ وحماية وتعزيز المعارف التقليدية من أجل التنمية، كما ركزت على تقارع الأفكار بشأن نهج محتملة على المستوى الدولي. وعقدت حلقة عمل دولية بشأن هذا الموضوع بالاشتراك مع أمانة الكومنولث (جنيف، ٤-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤). ويهدف التقرير المفصل لحلقة العمل هذه إلى تزويد مقرري السياسات بمجموعة خيارات يعتمد عليها في صياغة السياسات الوطنية الكلية المتعلقة بالمعارف التقليدية. ويمكن الاطلاع على ورقات المعلومات الأساسية والتقرير في الموقع الشبكي للأونكتاد^(٤١). وبالإضافة إلى ذلك، نشرت مجموعة من ٤٦ ورقة في كتاب بعنوان *Protecting and Promoting Traditional Knowledge: Systems, National Experiences and International Dimension* (حماية وتعزيز المعارف التقليدية: النظم والتجارب الوطنية والأبعاد الدولية)^(٤١).

سابعاً - القضايا التي يمكن أن تعالجها اللجنة

٥١ - قد ترغب اللجنة في إيلاء عناية خاصة لعدد من القضايا التي تثيرها هذه الورقة:

- ما هو المجال الذي ينبغي أن تركز عليه أعمال الأونكتاد القادمة المتعلقة بالسلع والخدمات البيئية؟ وما هي الوسيلة التي تسمح للأونكتاد بتقديم أفضل مساعدة للبلدان النامية المعنية في وضع القوائم الوطنية للسلع والخدمات البيئية؟ وما هي فئات المنتجات المفضلة بيئياً التي يمكن إدراجها في مفاوضات منظمات التجارة العالمية بشأن السلع البيئية وما هي الأولويات التي ينبغي أن تضعها البلدان النامية للمفاوضات في هذا المجال؟ ومع مراعاة النتائج المحتملة لاجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الجديدة والدينامية، ما هي الفوائد التي يحتمل أن تحققها البلدان النامية من تحرير التجارة في منتجات الطاقة المتجددة؟
- كيف يمكن لفرقة العمل الاستشارية أن تحقق أهدافها على أفضل نحو؟ وكيف يمكن أن تستفيد أنشطة المشاريع المقترحة (الإطار ١) من المبادرات الجارية الأخرى؟ وما هي الأنشطة الإضافية الأخرى التي يمكن بحثها في إطار فرقة العمل الاستشارية في المستقبل؟
- ما هي الخطوات العملية التي اتخذتها البلدان المتقدمة أو التي يمكن أن تتخذها لإدخال الشركاء التجاريين من البلدان النامية في المشاورات أثناء وضع المتطلبات البيئية؟

- كيف يمكن زيادة الفعالية في تطبيق مفهوم المعادلة التقنية؟
- كيف يمكن التقليل إلى الحد الأدنى من حواجز الدخول إلى الأسواق التي تفرضها الأنظمة، مثل الأنظمة الخاصة بسلامة الأغذية والمستهلكين، أمام المنتجات المبتكرة المشتقة من التنوع البيولوجي؟
- كيف يمكن أن تستفيد البلدان النامية استفادة كاملة من آلية التنمية النظيفة لجذب الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة؟

الحواشي

- (١) توافق آراء ساو باولو، TD/410, 25 June 2004، الفقرة ١٠٣.
- (٢) آثار نتائج الأونكتاد الحادي عشر على برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.
- (٣) www.unctad.org/trade_env
- (٤) أوصت اللجنة، في دورتها السابعة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، بأن تقوم الأمانة "باستكشاف إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية، يقوم بالتنسيق والتعاون بشكل وثيق مع الأعمال والمبادرات ذات الصلة في الهيئات الأخرى ويشرك القطاع الخاص، كنشاط يركز على المشاريع". وقدمت حكومة هولندا التمويل لدعم الدراسة الاستكشافية. (انظر الإطار ١ و www.unctad.org/trade_env/test1/projects/taskforce.htm).
- (٥) الفقرة ٣٣١ من وثيقة منظمة التجارة العالمية (WT/MIN(01)DEC/1 (20 November 2001).
- (٦) توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٨٧.
- (٧) كانت السلع والخدمات البيئية موضوعاً رئيسياً في استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠٠٣ الذي أعده الأونكتاد.
- (٨) على وجه التحديد الدراسات والحوارات المتصلة بالسياسات التي أجريت في أمريكا الوسطى في إطار مشروع بناء القدرات لتحسين رسم السياسات والمفاوضات في قضايا التجارة والبيئة الرئيسية، الممول من وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة (DFID-II).
- (٩) UNCTAD's work on environmental goods and services: Briefing note, WTO document TN/TE/INF/7, 5 October 2004: available at http://r0.unctad.org/trade_env/test1/publications/INF7-E.pdf.
- (١٠) تشمل القائمة المنتجات الزراعية. *Environmental Goods: Trade Statistics of Developing Countries*, TD/B/COM.1/EM.21/CRP.1, July 2003.
- (١١) المرجع ذاته.
- (١٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعاريف وأبعاد السلع والخدمات البيئية في التجارة والتنمية (TD/B/COM.1/59) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، و UNCTAD Trade and Environment Review ٢٠٠٣ (UNCTAD/DITC/TED/2003/4) p. 51.

(١٣) يتضمن اقتراح قطر إشارات إلى الطاقة المتجددة الخالية من الكربون، والخليط الهيدروكربوني البترولي وطاقة الغاز الطبيعي المتجددة.

(١٤) قامت الشركات الهندية بتسويق المعدات وخدمات الصيانة على حد سواء.

(١٥) الوكالة الدولية للطاقة، الطاقة المتجددة،

<http://www.iea.org/dbtw-wpd/textbase/papers/2002/renewable.pdf>

(١٦) تشير "مجموعة اتفاقات تموز" بوضوح إلى "... السلع البيئية غير الزراعية المشمولة بالفقرة ٣١ من إعلان الدوحة الوزاري" فقط. مقرر اعتمده المجلس العام في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، المرفق بـ، الفقرة ١٧.

(١٧) "المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق"، مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد. TD/(XI)/BP/1, 20 April 2004.

(١٨) WTO document WT/CTE/W/207, 21 May 2002.

(١٩) WTO document WT/CTE/W/239, 12 October 2004.

(٢٠) مؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية.

(٢١) تناولت هذه الدراسات بالتحليل (أ) مستوى وعي المنتجين الوطنيين، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالمتطلبات البيئية والصحية في أسواق التصدير الرئيسية؛ (ب) جمع المعلومات المتعلقة بالمتطلبات البيئية وتحليلها ونشرها؛ (ج) تدابير التكيف الحالية والمقترحات الخاصة بالسياسات الاستباقية الرامية إلى الاستجابة بفعالية للمتطلبات البيئية الجديدة؛ (د) احتياجات بناء القدرات.

(٢٣) يمكن الاطلاع على تقرير الاجتماع بالموقع الشبكي www.unctad.org/trade_env/test1/meetings/ctf1.htm.

(٢٤) أشارت HORTINET، وهي خدمة المعلومات التي تلي احتياجات أصحاب المصلحة في مجال البساتين في الفلبين مؤخراً أيضاً إلى اهتمامها بالانضمام إلى الفريق العامل.

(٢٥) انظر الفقرة ٢٦ أدناه.

(٢٦) يمكن الاطلاع على مشروع التوجيه في الموقع

http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2003/com2003_0453en01.pdf

(٢٧) تشهد هذه البلدان زيادة سريعة في النفايات المحلية من المعدات الكهربائية والإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض لزيادة وارداتها من نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية والمعدات المستعملة. وتساهم سوق المعدات الكهربائية والإلكترونية المستعملة نسبة كبيرة من المبيعات المحلية الإجمالية للمعدات الكهربائية والإلكترونية.

(٢٨) تحدّد المستويات القصوى لبقايا المبيدات، بصورة عامة، على أساس الممارسات الزراعية السليمة. كما تراعى البيانات العلمية التي توضح، على وجه الخصوص، سمية المادة وتأثيرها على صحة الإنسان. غير أنه في حالة عدم توافر البيانات التجريبية، تعين المستويات القصوى للبقايا أساساً بالحد الذي يمكن كشفه. وهذا الحد هو أدنى مستوى يمكن قياسه في الفحوص المخبرية. وعندما تحدّد المستويات القصوى للبقايا بالحد الذي يمكن كشفه، يصبح الوفاء بالمعايير عسيراً للغاية من الناحية العملية. وكثيراً ما ينطبق ذلك على منتجات البلدان النامية التي لا تتوافر لديها البيانات التجريبية اللازمة.

(٢٩) على سبيل المثال، خُفضت المستويات القصوى لبقايا الكلوربيريفوس (مادة سامة تحتوي عليها بعض المبيدات) في المانجو من ٠,٥ جزء من المليون إلى ٠,٠٥ جزء من المليون، أي أنها تقل بمقدار يتراوح ما بين ١٠ مرات و ٢٠ مرة عن المستويات المطبقة في البلدان المتقدمة الأخرى والمستويات الموصى بها في الدستور الغذائي. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: Roberto C. Amores, Environmental concerns, market access and export competitiveness of Philippine fresh mangoes، عرض قُدّم في حوار السياسات الوطنية بشأن المتطلبات البيئية والمتطلبات المتصلة بالصحة ووصول المنتجات البستانية الفلبينية إلى الأسواق في مانيلا، في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣٠) الفريق العامل المعني بمنتجات التجزئة (EUREP) هو منظمة تجارية لمنتجات التجزئة يقع مقرها في أوروبا. وتتألف من المزارعين ومنظمات تسويق المنتجات وتعاونيات المزارعين وصناع الأغذية وتجار التجزئة. وتشمل أكبر الأسواق المركزية الأوروبية.

(٣١) توجد حالياً هيئات معتمدة لمنح الشهادات تقع مقرها في خمسة بلدان نامية هي: الأرجنتين والبرازيل ومصر وجنوب أفريقيا وأوروغواي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك هيئات معتمدة بصفة مؤقتة لمنح الشهادات تقع مقرها في كوستاريكا وكينيا. <http://www.eurep.org/fruit/cbs.html>.

(٣٢) انظر منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢)، Organic Agriculture, Environment and Food Security, Nadia، Scialabba and Caroline Hattam, Eds., available at www.fao.org.

(٣٣) انظر Twarog and Vossenaar (2003), "Obstacles facing developing country exports of organic products to developed country markets", in *The Organic Guarantee System: The Need and Strategy for Harmonization and Equivalence*, Eds. By C. Westermayer and B. Geier, FAO IFOAM-UNCTAD.

(٣٤) انظر Ken Commins (2004), "Overview of current status of standards and conformity assessment systems" in *Harmonization and Equivalence in Organic Agriculture Volume 1. Background papers of the International Task Force on Harmonization and Equivalence in Organic Agriculture*. FAO-IFOAM-UNCTAD.

(٣٥) Els Wynen (2004), "Impact of organic guarantee systems on production and trade in organic products", in *Harmonization and Equivalence in Organic Agriculture Volume 1*.

(٣٦) انظر على وجه الخصوص Actions 19 and 20. SEC(2004)739, Brussels, 10 June 2004. Available at www.europa.eu.int/comm/agriculture/qual/organic/plan/index_en.htm.

(٣٧) هناك معلومات أخرى متاحة في الموقع الشبكي التالي لفرقة العمل الدولية: www.unctad.org/trade_env/test1/projects/ifoam2.htm.

(٣٨) أُدرجت كوستاريكا في القائمة فعلاً؛ وتقدمت الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وهندوراس بطلبات رسمية لإدراجها في هذه القائمة.

(٣٩) حسب هذا الرقم استناداً إلى دراسة Erik Haites (2004), *Estimating the Market Potential for the Clean Development Mechanism: Review of Models and Lessons Learned*، تقرير أعد بتكليف من برنامج World Bank Carbon Finance Business PCFplus Research Program، والوكالة الدولية للطاقة والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات. ويبدأ نفاذ مخطط تداول انبعاثات غازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويطبق هذا المخطط الحصص القابلة للتداول فيما بين دول الاتحاد الأوروبي. وقد صيغ بحيث يتفق مع بروتوكول كيوتو. ومن المتوقع بالتالي أن تساهم الشركات الأوروبية في القطاعات ذات الصلة بنصيب هام في الاستثمار في آلية التنمية النظيفة.

(٤٠) www.unctad.org/trade_env/test1/meetings/tk2/TKworkshop.report.final.2August2004.pdf

(٤١) وثيقة الأونكتاد UNCTAD/DITC/TED/10، المتاحة في www.unctad.org/trade_env

— — — —